

منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب
رؤوس المسائل في مسائل الخلاف
لإبراهيم ابن أصبغ الأزدي



د. ابتهاج محمد علي البار
أ. عائشة أحمد عبدالله باوزير

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب رؤوس المسائل في مسائل الخلاف لإبراهيم ابن أصبغ الأزدي

أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير*، د. ابتهاج محمد علي البار**

اعتمد للنشر في ١٤٤٦/٤/٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلم البحث في ١٤٤٦/٣/٢ هـ

ملخص البحث:

تهدف الدراسة لبيان منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) المفقود لإبراهيم بن أصبغ، وبيان كيفية توظيفه نقول ابن أصبغ في مناقشة المسائل الخلافية النحوية في كتبه الأربعة: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و(التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، و(البحر المحيط في التفسير). ولما كان ابن أصبغ نحوياً مغموراً، وكان أبو حيان متميزاً في توظيف نقوله الكثيرة في دراسة المسائل الخلافية؛ رأت الدراسة أهمية التعريف بابن أصبغ، ودراسة منهج أبي حيان في عرض نقول ابن أصبغ دراسة وصفية تحليلية؛ لتجيب بذلك عن سؤالين: من هو ابن أصبغ؟ وما منهج أبي حيان في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل)؟؛ وعليه استقامت الدراسة في فصلين: يعرف الأول بابن أصبغ، ويبين الثاني منهج أبي حيان في نقله لمسائل ابن أصبغ. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن منهج أبي حيان في عرض نقول ابن أصبغ يتحدد في عنايته بإحالة نقول ابن أصبغ لنقلها ابن أصبغ، وتتنوع أساليبه في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل)، وتتنوع توظيفه لنقول ابن أصبغ في معالجة المسألة؛ فيأتي بها تارة للكشف عن رأي مخالف في المسألة، أو للتعليل، أو التأكيد، أو المقارنة، وغير ذلك. وقد أوصت الدراسة بأهمية النظر في كتب أبي حيان لاسيما (التذيل والتكميل)؛ لكونه موسوعة نحوية ضخمة حوت الكثير من آراء النحاة المغمورين؛ للتعريف بهم، والكشف عن مذاهبهم النحوية.

الكلمات المفتاحية: أبو حيان الأندلسي، إبراهيم بن أصبغ، رؤوس المسائل، مسائل الخلاف.

Abstract:

The study aimed to elucidate the methodology of Abu Hayyan al-Andalusi in his quotations from the lost book "Ru'us al-Masail fi Masa'il al-Khilaf" by Ibrahim ibn Asbagh Al-Azdi. This was done by explaining how

* معيدة بقسم المواد العامة مسار اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز.

** أستاذ اللغويات المشارك بقسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأزدى، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

he utilizes the quotations of Ibn Asbagh in the discussion of the grammatical controversial issues in his four books: "Manhaj al-Salik fi al-Kalam 'ala Alfiah Ibn Malik," "At-Tadhil wa At-Takmil fi Sharh Kitab at-Tasheel," "Irtishaf ad-Dharb min Lisan al-Arab," and "Al-Bahr al-Muheet fi at-Tafsir". As Ibn Asbagh is an obscure grammarian, and since Abu Hayyan was distinguished in utilizing this large number of quotations in discussing grammatical controversial issues; the study considered the importance of introducing Ibn Asbagh, and studying Abu Hayyan's method in presenting Ibn Asbagh's quotations through a descriptive and analytical study. So, this study is emerged to answer two questions: who is Ibn Asbagh?, and what is the methodology of Abi Hayyan in his quotations from the book "Ru'us al-Masail" Accordingly, the study is organized into two chapters: the first introduces Ibn Asbagh, and the second explains Abu Hayyan's methodology in presenting the issues from the book "Ru'us al-Masail." Determined in his care by referring to Ibn Asbagh in his quotations, and the variety of his methods of quotations, and the diversity of his employment of Ibn Asbagh quotations in addressing the issue; he brought it sometimes to reveal a dissenting opinion on the issue, or to explain, confirm, compare, etc. The study recommended the importance of examining Abu Hayyan's books, especially "At-Tadhil wa At-Takmil"; as it is a vast grammatical encyclopedia that contains many opinions of obscure grammarians, aiming to introduce them and uncover their grammatical schools of thought

Keywords: Abu Hayyan al-Andalusi, Ibrahim ibn Asbagh, Ru'us al-Masail, Masa'il al-Khilaf.

المقدمة.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده: لا شك أن أبا حيان الأندلسي كان ذا عقلية موسوعية في علوم العربية لا سيما النحو؛ فقد حوت كتبه عدداً كبيراً من آراء النحاة ونقولهم التي استعان بها في دراسة المسائل النحوية، وكان توظيفه لتلك النقول مبنياً على أسس علمية واضحة، ومنهج علمي قويم، ومن بين تلك النقول ما حكاه إبراهيم بن أصبغ الأزدى في كتابه المفقود (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) من آراء ومسائل خلافية نحوية أوردها أبو حيان في كتبه الأربعة: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و(التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، و(البحر المحيط في التفسير).

وقد كان لأبي حيان -خاصة- الفضل في التعريف بهذا الكتاب ومؤلفه المغمور؛ فهو من أوائل الناقلين عنه، والمكثرين في النقل عنه أيضاً؛ الأمر الذي يقتضي التعريف بابن أصبغ، والكشف عن منهج أبي حيان في عرض نقوله؛ للنظر في خصائص منهجه في عرض هذه النقول، وبيان مهارته في توظيفها في مناقشة المسائل الخلافية النحوية.



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

ولما كانت نقول ابن أصبغ في كتب أبي حيان كثيرة، لا سيما في (التذيل والتكميل)، و(ارتشاف الضرب)، ومنقولة من كتاب مفقود، ذي قيمة في الخلاف النحوي، ولأن ابن أصبغ لم ينل من الشهرة ماناله غيره من نحاة الأندلس المتأخرين؛ دعت الحاجة إلى دراسة منهج أبي حيان في عرض تلك النقول دراسة وصفية تحليلية؛ بغية الكشف عن أسس منهجه العلمي في توظيف نقول غيره من النحاة.

والموضوع الذي سنتناوله الدراسة -بعون الله وتوفيقه- يركز على التعريف بابن أصبغ صاحب كتاب (رؤوس المسائل)، والكشف عن منهج أبي حيان في عرض المسائل الخلافية النحوية لهذا الكتاب الواردة في كتب أبي حيان الأربعة، وتحديد أبرز سمات منهج أبي حيان العلمي، وكيفية توظيفه تلك النقول في مناقشة المسائل ومعالجتها.

وتهدف الدراسة إلى التعريف بابن أصبغ، والكشف عن منهج أبي حيان في عرض نقول ابن أصبغ، وعليه سعت الدراسة للإجابة عن سؤالين أساسيين: من هو ابن أصبغ؟ وما منهج أبي حيان في كتبه الأربعة في عرض مسائل كتاب رؤوس المسائل في مسائل الخلاف لابن أصبغ؟

وفكرة الدراسة ليست جديدة التناول؛ فهناك العديد من الدراسات التي بينت منهج عالم ما في عرض نقول عالم آخر، ومن أشبه الدراسات السابقة بالدراسة الحالية موضوعاً ومنهجاً دراسة بعنوان: (منهج أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب في النقل من مصادر ابن عصفور) لمحمد ياس خضر الدوري، ومروان شبيب أحمد، نشرت في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد الأول، في صفر، سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م؛ إذ بينت منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن ابن عصفور في كتابه (الارتشاف)، وجاءت الدراسة الحالية لتبين منهج أبي حيان في النقل عن ابن أصبغ في كتبه الأربعة المذكورة سلفاً؛ فتشابهت الدراستان في الكشف عن منهج أبي حيان في النقل عن نحويين أندلسيين، استعان بكثير من نقولهم في دراسة المسائل النحوية، غير أن السابقة تخصصت ببيان منهج أبي حيان في النقل عن ابن عصفور في (الارتشاف) فقط، وقامت الحالية بالكشف عن منهجه في النقل عن ابن أصبغ في كتبه الأربعة.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. واقتضت طبيعة الموضوع أن تتفرع الدراسة لفصلين: يعرف الأول بابن أصبغ؛ لقلة شهرته بالنسبة لغيره من النحاة، ويتحدث الثاني عن منهج أبي حيان في النقل عن ابن أصبغ في عدد من



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلافة) لإبراهيم ابن أصبغ الأزدي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

المباحث، منها الإحالة، وأسلوب النقل، وكيفية توظيف النقل في معالجة المسألة، وغير ذلك. ثم ختمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث، وقائمة المصادر التي استقى منها البحث مادته.

الفصل الأول التعريف بابن أصبغ

اسمه ونسبه:

هو الإمام إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ بن محمد بن محمد بن أصبغ بن عيسى بن أصبغ الأزدي القرطبي، يكنى بأبي إسحاق^١، من بني المناصف، واشتهر بلقبى ابن المناصف، وابن أصبغ^٢، وشاركه في هذين اللقبين أخواه محمد وموسى^٣؛ مما حدا ببعض أصحاب الطبقات إلى تلقيبه بابن المناصف النحوي؛ لتمييزه عن غيره^٤.

مولده:

لم تذكر التراجم تاريخ ومكان ولادته بالتحديد، ويترجح أن تكون تونس موطن ولادته؛ لسببين: أولهما أن والده كما ذكر المراكشي ترك الأندلس زمن الفتنة سنة خمسمئة وتسعة وثلاثين للهجرة، واستوطن القيروان بتونس^٥. وثانيهما ما ذكره الفيروز أبادي عنه في البلغة بأنه إفريقي المولد والنشأة^٦.

أسرته:

كان ابن أصبغ سليل أسرة علمية متدينة، يعرفون ببني المناصف، وهم من بيوت قرطبة الرائدة في العلم والفقه والشعر^٧؛ فقد كان جدّه أبو القاسم أصبغ من كبار فقهاء المالكية بقرطبة في عصره^٨، وكان أخوه محمد المكنى بأبي عبد الله عالماً مميزاً جمع بين القضاء والفقه واللغة والأدب والشعر^٩، وكذا أخوه الآخر موسى الذي كان فقيهاً، وكاتباً بارعاً، وشاعراً مجيداً^{١٠}، وحذا حذوهما بطبيعة الحال - أخوهما إبراهيم بن أصبغ؛ فكان فقيهاً وقاضياً وشاعراً نحويّاً^{١١}، يقول أبو سعيد المغربي عن الثلاثة حكاية عن والده: "بنو المناصف الثلاثة اجتمع بهم وذاكرتهم فما رأيت منهم إلّا نجيباً مبرزاً"^{١٢}، ثم ذكر أن محمداً تفنن في العلوم وبرز في القضاء، وأن موسى كان متميزاً في فقه الأصول والفروع، وشبهه إبراهيم في ذلك^{١٣}، كما كان والدهم ذا علم يسير كما حكى عنه المغربي، وجاء في ترجمته أن أبناءه الثلاثة قد رروا عنه^{١٤}.

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه أصحاب الطبقات بتفرد ونجابته وتميزه في الفقه والعربية خاصة



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

فوصفه الإمام شمس الدين الذهبي بأنه "أوحد زمانه بأفريقية"^{١٥}، وقال عنه أبو سعيد المغربي حكاية عن والده إنه دارس ابن أصبغ وأخويه، فرأى فيهم النجابة والنبوغ، وقال عن إبراهيم إنه كان مديد الباع في الفقه المالكي أصوله وفروعه^{١٦}، وقال عنه ابن الأثير الذي صحبه ببلنسية إنه كان "متحققاً بالعربية"^{١٧}، ووصفه شمس الدين الذهبي بأنه "شيخ العربية"^{١٨}، وفي ذلك دلالة واضحة على مكانته العلمية بين أهل عصره، وعلو كعبه في العربية خاصة.

ثقافته:

جمع ابن أصبغ بين عدد من العلوم، منها العربية، والفقه، والحديث، والمنطق، وغيرها، وقد تميز في النحو خاصة؛ فكان علم العربية في عصره^{١٩}، وكان مما قرأه من المعاجم (العين) للخليل، وقد كتب فيه نظماً يصف ترتيبه بالحروف، قال عنه ابن الأثير إنه أحسن ما قيل في وصفه^{٢٠}، وكان ابن أصبغ عالماً بالأصول والفروع في المذهب المالكي كعادة أهل عصره في عنايتهم بها^{٢١}. وكان علمه بالحديث والمنطق وغيرهما من العلوم يسير مقارنة بهذين العلمين، يقول ابن الأثير في التكملة: "وحدّث بيسير، وسمعت يذاكر في الرأي وغيره"^{٢٢}.

شيوخه:

تلقّى ابن أصبغ العربية على يد عدد من علماء عصره المميزين، ومن أبرزهم خمسة، أشار إليهم ابن الأثير في التكملة^{٢٣}، وترجمتهم على النحو الآتي:

الأول: أبو ذر الخشني:

هو مصعب بن محمد بن مسعود الجيّاني النحويّ اللّغويّ، الفقيه المالكي، يعرف بابن أبي ركب^{٢٤}، كان من أشهر علماء النحو في عصره بالأندلس، أخذ العربية عن والده أبي بكر، وأبي بكر بن طاهر بن الخدب، وسمع من أبي الحسن بن حنين، وأبي عبد الله بن الرمّامة، وغيرهما، وتتلّمذ على يديه الكثير^{٢٥}. تولى خطابة إشبيلية، وقضاء جيّان، وله عدد من الكتب منها: (شرح غريب السيرة النبوية)، ومصنف كبير في شرح (سيبويه)، و(شرح الإيضاح)، و(شرح الجمل)، توفي بفاس سنة ستمئة وأربعة للهجرة، وله سبعون سنة^{٢٦}، ونظراً لمكانته العلمية؛ لا يذكره ابن المواق في (البغية) إلا بشيخنا^{٢٧}.

الثاني: أبو القاسم بن بقي:

هو عبد الرحمن بن أبي القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد بن يزيد الأموي القرطبي المالكي^{٢٨}، له مكانة



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأدي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

علمية رفيعة بين أهل عصره؛ فقد كان مسند أهل المغرب وعالمهم ورئيسهم^{٢٩}، وقال عنه بن الأَبَّار إنه لا يعلم بيتاً في الأندلس أعرف من بيته في العلم والنباهة^{٣٠}. أجاز له شريح وجماعة. سمع جده أبا الحسن ومحمد بن عبد الحق الخزرجي^{٣١}، وولي عددًا من المناصب، منها قضاء قرطبة ومراكش، والكتابة العليا، وغير ذلك^{٣٢}. وكان ظاهري المذهب^{٣٣}. ألف كتابًا سمي ب(الآيات المتشابهات)، قيل عنه إنه من أحسن ما كُتب في بابه^{٣٤}. توفي في رمضان سنة ستمئة وخمسة وعشرين للهجرة^{٣٥}، وله من العمر ثمان وثمانون سنة^{٣٦}.

الثالث: أبو الحسن بن حفص:

هو علي بن محمد بن علي بن عبد العزيز بن جابر بن أوس بن حفص بن أوس بن عزيز بن إسماعيل بن معمر اليماني اليحصبي، أبو الحسن^{٣٧}، من أهل قرطبة، سمع أباه، وأبا القاسم بن بشكوال، وأبا محمد بن الصفار، وغيرهم^{٣٨}، كما روى سماعًا وقراءة على أبي عبد الله بن المُنَاصِف، وأبي القاسم بن غالب، وغيرهما، وأجازوا له^{٣٩}، وكان محدثًا ثقة، زاهدًا ورعًا، معروفًا بالصَّلاح والافتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم^{٤٠}.

الرابع: محمد بن أصبغ:

هو أخو ابن أصبغ، ويكنى بأبي عبد الله، ولد بالمهدية بتونس سنة خمسمئة وثلاث وستين للهجرة^{٤١}، وكان قاضيًا ملماً بعلوم كثيرة. قال فيه المراكشي معددًا مناقبه: "كان حافظاً للغات، رِيَّانَ من الآداب، شاعرًا مجيدًا مُرجزًا مطبوعًا، بارع الخط في كل طريقة. كان يكتب ثلاث عشرة طريقة هو فيها كلها مجيدًا"^{٤٢}. وكان فقيهاً محباً للاجتهاد^{٤٣}، مائلاً إلى القول بمذهب الشافعي مناصرًا له بخلاف أهل عصره المتعصين للمذهب المالكي^{٤٤}. ولي قضاء بلنسية ثم قضاء مرسية^{٤٥}. له عدد كبير من المؤلفات، منها: (المذهبة في الحلي والشيآت)، و(تنبيه الحكام)، و(الإنجاد في الجهاد)، ومقالة في (الأيمان اللازمة)، وكتاب في أصول الدين، والسيرة النبوية^{٤٦}، ومن أراجيزه: (الذرة السنّية في المعالم السنّية)^{٤٧}. روى عن أبيه، وأبي الخطاب بن الجُمَيْل^{٤٨}، وتفقه بأبي الحجاج المَخْزومي ولازمه كثيرًا، وبقاضيهما أبي عبد الله بن أبي دَرَقَة^{٤٩}. توفي بمراكش سنة ستمئة وعشرين للهجرة^{٥٠}.

الخامس: يوسف بن أحمد بن عياد التميمي:

يكنى بأبي الحكم، زار المشرق، وأخذ عن السهروردي صاحب التلخيصات، عني بأصول الفقه، واهتم بالأدب وقرض الشعر، وكان شيعي المذهب. توفي بدانية



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

سنة إحدَى وَعَشْرِينَ وَسِتْمِائَةَ^{٥١}.

تلاميذه:

من أشهر تلاميذه اثنان:

الأول: ابن الأَبَّار:

صحب ابن الأَبَّار ابن أصبغ في بلنسية، وسمعه يذاكر في الرَّأْي وغيره من العلوم، وأنشد عنه بعض شعره^{٥٢}. ونسبه محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله، القضاعي الأندلسي البلنسي، الإمام النحوي، اللغوي، المقرئ، المؤرخ الكبير، مجد العلماء^{٥٣}، ولد سنة خمسمئة وخمس وتسعين للهجرة. من أبرز مشايخه أبوه أبو محمد بن الأَبَّار، والحافظ أبو الربيع بن سالم، وغيرهما كثير^{٥٤}، ومن تلامذته محمد بن أحمد بن حيان الأوسى وغيره^{٥٥}. أثنى عليه كثير من العلماء؛ فقال عنه الذهبي إنه كان خبيراً بالرجال عارفاً بالتاريخ، وإماماً في العربية وفتياً مقرأً أخبارياً فصيحاً^{٥٦}، وقال فيه أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبَرِ: "مُحَدَّثٌ بَارِعٌ، حَافِلٌ، ضَابِطٌ، مُتَقِنٌ، وَكَاتِبٌ بَلِيغٌ، وَأَدِيبٌ حَافِلٌ حَافِظٌ"^{٥٧}. له عدد من المصنفات، منها: (تكملة الصلة) و(الحلة السيرة) و(تحفة القادم)، وغيرها، توفي سنة ثمان وخمسين وستمئة للهجرة^{٥٨}.

الثاني: القاضي أبو القاسم بن ربيع:

أشار السيوطي في كتابه (البغية) إلى أنه قد روى عن ابن أصبغ^{٥٩}، واسمه عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن ربيع أبو القاسم الأشعري^{٦٠}، جمع بين الأدب والكتابة والشعر والنحو والفقه^{٦١}. ولي قضاء مدينة شريش، ورندة، ومالقة بالأندلس، وقضاء الجماعة بحضرة غرناطة^{٦٢}، أخذ عن أبيه أبي عامر، وتفقّه به، وعن الخطيب أبي جعفر بن يحيى الحميري، وعن الأستاذ أبي الحسن بن خروف، وروى مع هؤلاء عن القاضي أبي القاسم بن بقي، وأبي محمد بن حوط الله، وأبي عبد الله بن أصبغ، وغيرهم^{٦٣}. وأجاز له الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن علي الغافقي الشَّقُورِي^{٦٤}، توفي في السابع عشر من شوال سنة ست وستين وستمئة^{٦٥}، قال عنه لسان الدين الخطيب: "لم يخلف بعده مثله، ولا من يقاربه"^{٦٦}.

مصنفاته:

لابن أصبغ عدد من المصنفات، منها المعلومة التي صرح بها أصحاب الطبقات والنحاة، وأخرى مجهولة؛ أشير إليها في ترجمته، ومن مصنفاته المعلومة



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأزدى، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

ما أشار إليه ابن مسدي أنه أملى نحو عشرين كراساً على قول سيبويه: (هذا باب ما الكلم من العربية)^{٦٧}، بسط القول فيها في مائة وثلاثين وجهاً^{٦٨}، مما يدل على اهتمامه بكتاب سيبويه ومهارته في استنباط أوجه المسألة^{٦٩}. وكتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) الذي أشار إليه بعض المترجمين، كابن الأثير واليماني، ولم ينصا باسمه، وأثريا عليه بالحسن، وأشاد ابن الأثير بشهرته وتداوله، يقول في معرض ترجمته لابن أصبغ: "كان متحققاً في العربية، وله فيها تأليف حسن في مسائل الخلاف بين النحويين أخذ عنه"^{٧٠}، وجاء في إشارة التعيين: "له تواليف حسان، من مسائل الخلاف بين النحاة"^{٧١}، وكان ممن نص باسم كتاب (رؤوس المسائل) بعض النحاة، وفي مقدمتهم أبو حيان الأندلسي في كتبه الثلاثة: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)^{٧٢}، (التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)^{٧٣}، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)^{٧٤}؛ يقول في "التذيل والتكميل" في مقدمة مسألة (جواز جر اسم الفاعل المعرف بأل لمفعوله والمعطوف عليه) ما نصه: "و كذا قال صاحب رؤوس المسائل في مسائل الخلاف من تأليفه"^{٧٥}؛ يريد: ابن أصبغ، ومن مصنفاته المجهولة غير المصرح باسمها ما أشار إليه بعض المترجمين بقوله: "لأبي إسحاق تصانيف تشهد له بالبراعة"^{٧٦}؛ دون تفصيل لعناوينها ومجالاتها، مما يدل على كثرة مؤلفاته وتميزه في مصنفاته.

شعره:

سبقت الإشارة إلى أن ابن أصبغ سليل أسرة شاعرة، وشعره قليل بحسب ما ذكر منه في ترجمته، ومنه ما قاله في ترتيب حروف (كتاب العين) للخليل:

عَذَّبَنِي حُلُوْهُ هَوَى خَضَّتُهُ ... غَوَايَةَ قَائِدَةِ كَرْبِي
جَالِبَةَ شَوْقِ ضُلُوعِ صَبَتٍ ... سَاحِرَةَ زَاجِرَةِ طَبِي
دُوسِيَّةَ تَيَمَّنِي طَبِيهَا ... ذُوبُ ثَنَائِيَا رِضَا
نَاوَلَنِي فَاهُ بِلَا مَانِعٍ ... وَاضِحَةً إِحْسَانَهَا يَرْبِي^{٧٧}

وعلى هذه الأبيات عقب ابن الأثير بقوله: "وهو أحسن ما قيل فيه على كثرته"^{٧٨}؛ يريد في كتاب العين.

و منه قوله:

و زَائِرُ زَارَنِي وَهَنًا فَقُلْتُ لَهُ ... أَنِّي اهْتَدَيْتَ وَسَجَفُ اللَّيْلِ مَسْدُولُ
فَقَالَ أَنَسْتُ نَارًا مِنْ جَوَانِحِكُمْ ... أَضَاءَ مِنْهَا لَدَى السَّارِينَ قَنْدِيلُ
فَقُلْتُ نَارُ الْهَوَى مَعْنَى وَلَيْسَ لَهَا ... نُورٌ يَبِينُ فَمَاذَا مِنْكَ مَقْبُولُ
فَقَالَ نَسَبْتَنَا مِنْ ذَاكَ وَاحِدَةً ... أَنَا الْخِيَالُ وَنَارُ الْحَبِّ تَخْيِيلُ^{٧٩}



و قوله:

يا محرقا قلبي بنار الأسى ... وما حيا عيني بماء الدموع
رفقا فإني بالجوى ذاهب ... كيف يبقّى من جفاه الهجوع
وأبصر الغصن لوى عطفه ... والبدر محجوبا أوان الطلوع^{٨٠}
و قوله في المجنّات^{٨١}:

هات التي إن قرّبت جمرة ... فهي على الأحشاء كالماء
و كلما عضّ بها لائم ... تيسّمت عن ثغر حسناء
تبريّة الظاهر فضيّة ... الباطن لم تصنع بصنعاء^{٨٢}

مناصبه:

ولي ابن أصبغ قضاء دانية^{٨٣}، ثمّ صرف عنها سنة إحدى وعشرين وستمئة ونقل إلى بلنسية^{٨٤}، ثمّ انتقل إلى سجماسة، وولي القضاء فيها، وبقي فيها حتى وفاته^{٨٥}.
وفاته:

أجمعت المصادر على أن وفاته كانت في سجماسة في المغرب^{٨٦}، واختلفت في سنة الوفاة؛ فقليل إنها سنة ستمئة وعشرين للهجرة على رواية ابن قاضي شهبة^{٨٧}، وقال الذهبي إنها سنة ستمئة وواحد وعشرين للهجرة^{٨٨}. وقيل سنة ستمئة وسبع وعشرين على روايتي ابن الأثير^{٨٩}، والفيروز أبادي^{٩٠}. ولعل رواية ابن الأثير هي الصحيحة؛ لكونه أعرف بأحوال أهل بلاده كما ذكر الصفي^{٩١}.

الفصل الثاني

منهج أبي حيان في النقل عن كتاب رؤوس المسائل في مسائل الخلاف

بعد استقرار المسائل الخلافية لكتاب ابن أصبغ (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) الواردة في كتب أبي حيان الأربعة: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و (التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، و (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، و (البحر المحيط في التفسير) تبين أن منهج أبي حيان في عرضه لتلك النقول يتلخص في عدد من النقاط:

أولاً: إحالة نقول ابن أصبغ:

عادة ما يحرص أبو حيان على إحالة النقل إلى صاحبه، وقد جاءت إحالته لنقول ابن أصبغ لصاحبها ابن أصبغ في عدد من الصور؛ فغالبًا ما ينسب المسألة لابن أصبغ باللقب فقط، كما في مسألة (تمييز كم الاستفهامية بمثله وغيره وأفعل منه)^{٩٢}، أو يسميه بصاحب كتاب رؤوس المسائل، كما في مسألتني (تخفيف أن)، و (ترخيم أسحار)^{٩٣}، وقليلًا ما ينسبها لاسمه كاملاً، كما في مسألة (جر المعطوف



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأزدى، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

على خبري ما وليس النافيتين على التوهم)^{٩٤}، ونادرًا ما يذكر اسمه ولقبه وكتابه معًا، كما في مسألة (حكم العدد في خبر كل إذا أضيفت إلى معرفة ملفوظ بها)^{٩٥}، وأحيانًا يذكر اللقب والكتاب، ويلحقه بعبارة "من تأليفه"، كما في مسألتني (إعمال المصدر المعرف بـأل)^{٩٦}، و(جر المعطوف على مفعول اسم الفاعل المعرف بـأل)^{٩٧}، وأحيانًا يذكر رأيه بلا نسبة؛ لا سيما في (ارتشاف الضرب) الذي ألفه بعد (التذيل والتكميل)، وجعله اختصارًا له، على ما ظهر في مسألة (إعراب خبر ما الحجازية المنتقض بـأل)^{٩٨}، و(تخفيف كأ)^{٩٩}، وفي ذلك دلالة واضحة على أمانة أبي حيان العلمية، ومهارته في التنويع اللفظي، وإشارة واضحة إلى مكانة ابن أصبغ وقيمة كتابه العلمية. وثمة أسباب أخرى جعلت أبا حيان ينص باسم ابن أصبغ كاملًا تتعلق بقيمة النص المنقول، ووظيفته في المسألة؛ ففي مسألة (جر المعطوف على خبري ما وليس النافيتين على التوهم) ذكر أبو حيان اسم ابن أصبغ كاملًا؛ لأن المقام يستوجب الفصل في نسبة الحكم إلى سيبويه؛ فقد حكى النحاس عن سيبويه جواز (جر المعطوف على خبري ما وليس النافيتين على التوهم)، في حين خالفه أبو حيان في إجازته ذلك في خبر (ما) دون (ليس)، وقال: "قال إبراهيم بن أصبغ الأزدى: "لا أعلمه من قول س إلا في ليس دون ما"^{١٠٠}، وفي مسألة (حكم العدد في خبر كل المضافة إلى معرفة مجموعة ملفوظة وعائدها)، أجاز بعض النحاة الإخبار بالمفرد مراعاة للفظ (كل)، ورأى آخرون الإخبار بالجمع؛ مراعاة للمعنى، في حين حكى ابن أصبغ اتفاق النحاة على جواز الوجهين، ولما كان نص ابن أصبغ يثبت اتفاق الجمهور في الحكم؛ اقتضى المقام عند أبي حيان ذكر اسم ابن أصبغ ولقبه واسم كتابه؛ فقال: "وحكى إبراهيم بن أصبغ في كتاب رؤوس المسائل الاتفاق على جواز الوجهين"^{١٠١}.

ونادرًا ما يغفل الإحالة؛ كما في مسألة (صرف الأعداد المطلقة) التي أحالها في (التذيل والتكميل) وأغفلها في (ارتشاف الضرب)؛ والعلة في ذلك تعود -غالبًا - إلى أن (الارتشاف) في الأصل تلخيص لكتاب (التذيل)؛ فبدأ أبو حيان المسألة في (التذيل) بقوله: "حكى صاحب رؤوس المسائل" وأتبع الإحالة بعرض المسألة التي يقول فيها إن ستة وثمانية في "ستة ضعف ثلاثة"، و"ثمانية ضعف أربعة"، لم تصرف عند الزمخشري، وقال بعض العلماء إنها مصروفة^{١٠٢}، في حين يقول في (الارتشاف) إن أسماء العدد التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف إذا انضاف إلى العلمية فيها سبب آخر يمنع الصرف تمتنع من الصرف، ومثال ذلك أن يقول: "ستة ضعف ثلاثة"، و"الأربعة نصف ثمانية" امتنع الصرف للعلمية والتأنيث،



وقال بعض الشيوخ هي مصروفة.^{١٠٣}

وفيما يتعلق بموضع الإحالة بالنسبة للنص؛ فغالبًا ما يذكر أبو حيان الاسم أولًا، أو اللقب، أو يكنيه بصاحب (رؤوس المسائل)، ويتبعه بالنقل، أو يفعل العكس؛ فيذكر المسألة أولًا ثم يتبعها بالإحالة، وهذا قليل، يقول في مسألة (رفع دونك): "لا يجوز "زيد دونك" بالرفع عند س، وأنت تريد المكان، وأجازه غيره، قاله ابن أصبغ"^{١٠٤}.

ثانيًا: تنوع أساليبه في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف): تنوعت أساليب أبي حيان في نقله عن كتاب (رؤوس المسائل) فجاءت على ثلاث صور:

الأولى: النقل الحرفي:

فكثيرًا ما ينقل أبو حيان المسألة حرفيًا، وقد يذيلها بعبارته المشهورة "انتهى؛ إشارة منه لنهاية النص المقتبس، وتارة يغفلها، وعلى الوجه الأول جاءت مسألة (جر المعطوف على المعمول المجرور باسم الفاعل المعرف بأل)^{١٠٥}، وعلى الوجه الثاني جاءت مسألة (تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو على عاملها الفعل)^{١٠٦}.

وتارة يقول نقل ابن أصبغ مانصه، كما في مسألة (تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو على عاملها الفعل)، يقول أبو حيان: "وحكى صاحب (رؤوس المسائل) ما نصه: (لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل فيها إذا كان فعلاً، ومنعه الفراء)^{١٠٧}."

والسبب في انتهاز أبي حيان هذا المنهج يعود -في نظر الدراسة - لعدد من الأسباب: منها عنايته بكتاب (رؤوس المسائل)، وقيمه العلمية في الخلاف النحوي، وهناك أسباب أخرى تتعلق بنص المسألة، وطبيعة توظيفها؛ فتارة يورد أبو حيان النقل بنصه؛ لمخالفته رأي الجمهور، على ما ظهر في تعليقه على نقل ابن أصبغ في (تقديم الجملة الحالية الاسمية المقترنة بالواو على عاملها الفعل)؛ إذ يمنع الجمهور تقديمها؛ فلا يقال في " جاء زيد والشمس طالعة": "والشمس طالعة جاء زيد" بتقديم الحال، وحكى ابن أصبغ إجازة الجمهور لذلك باستثناء الفراء^{١٠٨}، أو تنبيهًا لوجود خلاف في المسألة تفرد بذكره ابن أصبغ، من ذلك - مثلاً - قوله بعد عرضه لنقاش النحاة في (نيابة صفة مخصوص نعم وبئس المحذوف إذا كانت فعلًا أو ظرفًا) في قولهم: "تعم الرجل يقوم"، و"تعم الرجل عندي" إن فيه خلافًا ذكره ابن



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأندلسي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

أصبغ، ثم ينقل الخلاف بنصه^{١٠٩}، أو لغرابة نقل ابن أصبغ على النحو الذي ظهر في مسائل المشغول عنه الثلاثة؛ فقد علق أبوحيان على نقل ابن أصبغ في (المشغول عنه المسبوق بما أو لا النافيتين) الذي ينص بأن سيبويه والجمهور أجازوا الرفع في قولك: "ما ضربته ولا عمراً أكرمته"، ومنعه بعض المتأخرين بأنه غلط، وأيتأول على اختيار الرفع^{١١٠}، وكذلك قال في (المشغول عنه المسبوق بنفي أو استقهام المفصول بغير الطرف): "ومن غريب المنقول ما حكاه ابن أصبغ من اختلاف النحويين في جواز رفع "زيد" وشبهه من قولك: "ما أنا زيد لقيتيه"، ولعل هذا النقل غلط، أو يحمل على جواز اختيار رفع "زيد"^{١١١}. وفي (المشغول عنه المسبوق باسم يدل دلالة فاعل المشغول) حكى أبوحيان نقل ابن أصبغ الذي ينص باختلاف النحاة في جواز رفع "زيد" في نحو قولهم: "إني زيد لقيتيه". ويعلق عليه أبوحيان بقوله: "كأن هذا النقل غلط، أو لعلهم "اختلفوا في اختيار رفع زيد"، فتصحف "اختيار" بـ "جواز"^{١١٢}. ومن الأسباب التي جعلت أبا حيان ينقل مسألة ابن أصبغ بالنص -أيضاً- تفرد نقله بذكر تفاصيل المسألة، وجمعه كافة وجوهها، كما في مسألة (رفع خبر ما النافية المنتقضة بإلا)؛ إذ ينقل أبو حيان مسألة ابن أصبغ بكافة تفاصيلها؛ وذلك أن ابن مالك نقل الخلاف بشكل عام؛ فقال باتفاق النحاة على رفعه وإجازة النصب عند يونس، في حين جاء نقل ابن أصبغ مبيناً جميع وجوه الإعراب حسب التقسيم الصرفي للاسم؛ يقول أبو حيان: "قال صاحب "رؤوس المسائل": "إن أدخلت "إلا" على الخبر مؤخراً، وكان اسماً هو الأول في المعنى أو منزلاً منزلته لا وصفاً، لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان فيه الثاني منزلاً منزلة الأول، وإن كان الواقع بعد "إلا" صفة أجاز الفراء فيه النصب، ومنعه البصريون" انتهى. فمثال أن يكون اسمها هو الأول قولك: ما زيد إلا أخوك، ومثال المنزل: ما زيد إلا زهير، ومثال الوصف: ما زيد إلا قائم"^{١١٣}.

وقد يأتي أبو حيان بالنص حرفياً -أحياناً- على سبيل التثبت من الحكم، كما في مسألة (جواز جر المعطوف على خبر ليس وما النافيتين على التوهم)؛ فقد حكى أبو جعفر النحاس عن سيبويه الجواز في خبري (ليس) و(ما)، في حين قال ابن أصبغ إن ما يعلمه من قول سيبويه أنه ليس دون ما^{١١٤}. أو لمخالفة نقل ابن أصبغ لنقل نحوي آخر؛ فقد اختلف النقل عن الفراء في ترخيم (أسحار)؛ فنقل ابن عصفور كسر الراء على أصل التقاء الساكنين، ونقل ابن أصبغ "أنه يسقط كل



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

ساكن يبقى بعد الحرف الأخير، حتى ينتهي إلى متحرك، فتقول: يا أسح^{١١٥}.

الثانية: النقل بالمعنى:

وهذا قليل على ما بدا من مجموع نقوله، يقول أبو حيان في (ترخيم الصفات الشائعة المؤنثة بالهاء) إن صاحب (رؤوس المسائل): "أطلق منع الترخيم على لغة من لم ينو المحذوف في جميع الصفات السابقة المؤنثة بالهاء"، وذكر أنه مذهب سيبويه من غير اعتبار لبس البتة^{١١٦}.

الثالثة: الجمع بين النقل الحرفي والنقل بالمعنى في المسألة:

على النحو الذي ظهر في مسألة (ترخيم الصفات المؤنثة) المذكورة سلفاً؛ إذ يتبع نقله المعنوي للمسألة مباشرة بنقل حرفي لابن أصبغ عن الفراء قال فيه: "وأجاز الفراء ترخيمه على لغة من لم يراع المحذوف إذا كان مما لا يلتبس فيه المذكر والمؤنث"^{١١٧}.

ومن منهج أبي حيان - أحياناً - تكرار النص المذكور في (التذييل والتكميل) في كتابه (الارتشاف)، وكأنه نسخة له، من ذلك - مثلاً - (تمييز كم الاستفهامية بمثله وغيره وأفع من)^{١١٨}، و(تقديم الجار والمجرور النائب مناب الفاعل)^{١١٩}. وتارة يكتفي بذكر المسألة في (التذييل)، دون (الارتشاف)، كما في مسألة (العطف على التوهم) - مثلاً - التي أوردها في (التذييل)^{١٢٠} دون (الارتشاف).

ومن منهجه فيما يتعلق بحجم النص المنقول من مسألة ابن أصبغ أنه ينقل المسألة - تارة - كاملة بكافة وجوه الخلاف فيها، كمسألة (إعراب خبر ما الحجازية المنقوض بالإلا)^{١٢١} و(الإخبار باسمين معرفين بأل عن غير المتنازع فيه)^{١٢٢}، أو يكتفي برأي واحد من المسألة كما في مسألة (تقديم المستثنى على المستثنى منه)؛ إذ حكى أبو حيان فيها جواز الرفع عن يونس والفراء والبغداديين، واكتفى من نقل ابن أصبغ بجواز النصب لدى البصريين فقط^{١٢٣}.

ثالثاً: إكمال المسألة المنقولة عن ابن أصبغ:

من منهج أبي حيان أحياناً إكمال المسألة لسبب يستلزم ذلك، وقد جاء ذلك على ثلاثة أوجه:

الأول: إكمال للآزم في المسألة يقتضي إيضاحه:

كما في اختلاف النحاة في (إعراب خبر ما النافية المشتق المنفي الواقع بعد إلّا المتقدم عليه مفعوله)، في نحو قولهم: "ما زيد إلا عمراً ضارب"؛ إذ حكى ابن أصبغ مذهب الكسائي والفراء، وذكر اختلافهما في توجيه المسألة دون بيانه، في



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأدي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

حين أكمله أبو حيان؛ يقول ابن أصبغ إن البصريين يرون رفعه ومنع نصبه على اعتبار أنه خبر لزيد؛ فيقال: "ضارب" بالرفع، ويرى الكسائي والفراء جواز نصبه على اختلاف بينهم في التوجيه دون أن يبين توجيههما في حين بينه أبو حيان؛ فقال إن الكسائي يرى نصبه على الاستثناء، ووجهه الفراء على أن المعنى: "ما زيد إلا ضارباً إلا عمراً"، وأن هذا المعنى قريب من توجيه الكسائي^{١٢٤}.

الثاني: تفسير لعبارة في المسألة تستلزم التوضيح:

يقول ابن أصبغ: "أجاز الكسائي والفراء: مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم، ومنعها البصريون. وكذلك اختلفوا في جواز قولك: مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم، فأجازها الفراء، ومنعها البصريون، ونوى فيه الأخفش^{١٢٥}. وقد فسر أبو حيان "نوى فيه الأخفش" بأنه وافق البصريين عند استعمال (كلهم) تأكيداً، وجواز الفصل بها إن جعلت بدلاً^{١٢٦}.

الثالث: التعليق على حكم في المسألة:

كما في مسألة (إعمال أن المخففة في الاسم الظاهر)، يقول أبو حيان نقلاً عن ابن أصبغ إنه منع إعمالها عند الكوفيين، وأجازة البصريين، ويتبع المسألة مباشرة بقوله إنه ينبغي أن يخص هذا الجواز بما ذكره النحاة من العمل في مضمحل محذوف، ولا يلزم أن يكون المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض النحاة^{١٢٧}، وكذلك في مسألة (تقديم المعمول على المصدر) في قولهم: "زيداً ضرباً"، قال إن الذين جعلوا العمل للمصدر اختلفوا في حكم التقديم؛ فنقل ابن أصبغ عن الأخفش جواز ذلك، ونقل غيره عن الأخفش المنع، وعلق أبو حيان بأن جواز التقديم ليس على إطلاقه بل هو مشروط بالسماع؛ فقال: "والأحوط أن لا يقدم على التقديم إلا بسماع^{١٢٨}".

رابعاً: إقران نقول ابن أصبغ بنقول غيره من النحاة:

لم تأت نقول ابن أصبغ في كتب أبي حيان منفردة؛ فغالباً ما تقتزن بنقول غيره من النحاة، وتارة تتقدمها، وتارة تتأخر عنها؛ بحسب وظيفتها في المسألة لا بحسب التسلسل الزمني للعلماء. وقد كان لهذا التابع السرد في عرض نقول النحاة في المسألة، ومن بينها نقول ابن أصبغ لدى أبي حيان أغراض مختلفة؛ فإما أن تكون للمخالفة، أو للتعليل، أو للاثنتين معاً، أو للتفصيل، أو للتأكيد، أو للمقارنة؛ وعلى المخالفة جاءت مسألتا تخفيف (أن) و(كان)؛ إذ يخالف نقل ابن العلي الإشبيلي نقل ابن أصبغ؛ يقول ابن أصبغ في (إعمال أن المخففة في الاسم الظاهر) منع



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

إعمالها الكوفيون، وأجازوه البصريون، ويتبعه أبوحيان بقول ابن العلي إن عملها في غير المضمرة؛ لعدم سماعه، وإن قراءة: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^{١٢٩} باعتبار (غَضَبٍ) مصدرًا؛ حملًا على (كَانَ)^{١٣٠}.

وعلى المخالفة والتعليل جاء نقل أبي حيان عن ابن أصبغ أن (كَانَ) إذا خفت لا يجوز إعمالها عند الكوفيين، وأن البصريين أجازوا ذلك، وفي (البسيط) أن (كَانَ) إذا خفت لا تلغى؛ لقوتها في معنى الفعلية؛ لدلالة معنى الفعل من التشبيه^{١٣١}.

وعلى التفصيل جاءت مسألة (رفع خبر ما النافية الداخلة عليه إلا)؛ فقد ذكر أبو حيان أن الجمهور قالوا برفع هذا الخبر، وحكى ابن مالك جواز النصب عن يونس من غير تفصيل، وأتبعه بقول ابن أصبغ لتفصيله المسألة^{١٣٢}، ومثال ذكر النقل المشابه لنقل ابن أصبغ للتأكيد؛ أن يأتي أبوحيان بقول أحد النحاة ثم يتبعه بنقل ابن أصبغ، أو يفعل العكس؛ يقول أبوحيان في (جر المعطوف على معمول اسم الفاعل المعروف بـأل): "ومثل ما حكى المصنف عن سيبويه حكى الأستاذ أبو علي، قال: "مذهب س^{١٣٣} جواز: هذا الضارب الرجل وزيد، وهو الذي منع المبرد"^{١٣٤}. وكذا قال ابن أصبغ: «أجاز س: هذا الضارب الرجل وزيد، وهذا الضارب الرجل وعبد الله، ومنع ذلك المبرد»^{١٣٥}، وما جاء في مسألة (إقامة الفعل مقام التمييز)؛ يبدأ أبوحيان بقول ابن أصبغ إن البصريين لا يجيزون بناء الفعل على التمييز، وأجازوه الكسائي وهشام، ثم يتبعه بقول أبو جعفر الصفار إن الكسائي وهشام أجازا ذلك^{١٣٦}.

أو للمقارنة بين نقله ونقل غيره؛ إما على جهة المخالفة بين ما ذكره ابن أصبغ وما ذكره النحاة المتأخرون، على النحو الذي ظهر في (إضافة ذو وفروعه إلى مضمرة)؛ إذ يقول أبو حيان مقارنة بين نقل المتأخرين وابن أصبغ إن المنقول في كتب المتأخرين إضافة ذو وفروعه للمضمرة في الشعر فقط، في حين يبين نقل ابن أصبغ جواز إضافته إلى المضمرة في النثر على ما فهم من نقله^{١٣٧}. وإما على جهة الموافقة؛ فتكون الإشارة إليها تارة بالنص، وهذا قليل، يقول أبوحيان في (بناء الفعل على التمييز) في موافقته لابن مالك في إقامة التمييز مقام الفعل: "ووافق ابن أصبغ المصنف في النقل عن الكسائي أنه يقيم/ التمييز"^{١٣٨}؛ يريد بالمصنف ابن مالك، وتارة تكون الإشارة إلى الموافقة ضمنيًا؛ يذكر النحاس اتفاق النحاة على أن الجار والمجرور لا يجوز أن يتقدم على الفعل في نحو قولهم: "بزيد سير"، ويرى ابن أصبغ أنها جائزة في القياس، وقد فهم أبو حيان من رأي السهيلي في الآية:



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأدي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

﴿كُلُّ أَوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^{١٣٩} جواز ذلك، وقال إن رأيه مخالف لما حكى النحاس من الاتفاق على المنع؛ فوافق بذلك مذهب ابن أصبغ.^{١٤٠}

خامساً: توظيف نقول ابن أصبغ حسب ما تقتضيه المسألة:

عادة ما يأتي أبو حيان بنقول (رؤوس المسائل) وفق ما تقتضيه معالجة المسألة، لا على سبيل العرض والتكلف؛ فتارة يأتي النقل على سبيل مخالفته لغيره من نقول النحاة، من ذلك مثلاً نقله لخلاف النحاة في (إجازة تأنيث الفعل المفصول عن فاعله المؤنث بالاً)؛ إذ يرى أصحاب أبي حيان عدم جواز ذلك، في حين ينقل أبو حيان قول ابن أصبغ على سبيل المخالفة؛ فيقول إن إبراهيم بن أصبغ قد ذكر ما يخالف ذلك؛ إذ يقول أجاز عامة النحويين: "ما جاءتني إلا جارتك"^{١٤١}، أو يأتي به أبو حيان على جهة المقارنة بين نقله ونقل غيره من النحاة المتأخرين، كما في (إضافة ذو وفروعه إلى مضمرة)؛ فيقول أبو حيان إن الأصل في (ذو) بمعنى صاحب وفروعه: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذواتا، وذوات، أن يضاف -غالباً- إلى اسم جنس ظاهر، نحو: "مررت برجل ذي علم"، واختلف في إضافته إلى المضمرة؛ فيقول أبو حيان إن المنقول عن بعض المتأخرين كابن مالك أنه لا يضاف إلى مضمرة إلا في شعر، وقال ابن أصبغ منع الكسائي إضافة (ذو) إلى المضمرة، وتبعه النحاس، والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء، ولم يحدده بشعر أو نثر^{١٤٢}. أويؤتى بالنقل على سبيل حكاية الخلاف في المسألة؛ فيكتفي بنقله دون غيره من نقول النحاة، كما في مسألة (تمييز كم الاستفهامية بمثله وغيره وأفعل منه)^{١٤٣}، أو لبيان حكم في المسألة اختص به ابن أصبغ؛ فينقل أبو حيان رأي ابن أصبغ في (تقديم الجار والمجرور النائب مناب الفاعل) بأنها جائزة في القياس^{١٤٤}، أو لتفرد بنقل خلاف في المسألة، كما في مسألة (نيابة صفة مخصوص نعم وبئس المحذوف إذا كانت فعلاً أو ظرفاً)، كما في قولهم: "نعم الرجل يقوم"، و"نعم الرجل عندي"؛ إذ يقول أبو حيان إن في هذين الصيغتين خلاف، ذكره ابن أصبغ ويأتي بنص نقله^{١٤٥}.

أو لتفرد مسألته بذكر تفاصيل لم ينقلها غيره، كمسألة (رفع خبر ما الحجازية المنتقض بالاً) على النحو الذي سبق بيانه^{١٤٦}. أو لشمول المسألة، وتضمنها كافة الأوجه، يقول أبو حيان في مسألة (الإخبار باسمين معرفين بال عن غير المتنازع فيه) بعد عرض مذاهب المسألة المذكورة سلفاً: "فهذه خمسة مذاهب ذكرها ابن أصبغ في كتابه رؤوس المسائل"^{١٤٧}؛ إشارة منه إلى أن ابن أصبغ هو



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

من جمعها دون غيره، وأحياناً يأتي بنقله على سبيل التثبت من الحكم، كما في مسألة (خفض المعطوف على التوهم) في نحو: "ما زيد منطلقاً ولا خارج"؛ نقل النحاس عن سيبويه جواز ذلك في خبر (ليس) و(ما) النافيتين، في حين يقول ابن أصبغ: "لا أعلمه من قول س إلا في ليس دون ما"^{١٤٨}.

سادساً: استدلاله بنقل ابن أصبغ لكشف اتفاق النحويين في المسألة أو مخالفته لهم:

من منهج أبي حيان استدلاله بنقل ابن أصبغ لنصه باتفاق الجمهور في المسألة، أو لأن نقل ابن أصبغ يخالف رأي الجمهور، وعلى الوجه الأول جاءت مسألة (إجازة تأنيث الفعل المفصول عن فاعله المؤنث بإلا)؛ إذ يرى أصحاب أبي حيان وأبو حاتم عدم جواز ذلك، في حين ينقل أبو حيان قول ابن أصبغ على سبيل المخالفة لهم، وإثبات إجازة الجمهور لذلك، قال مانصه: "أجاز عامتهم ماجاءتني إلا جارتك"^{١٤٩}؛ يقصد عامة النحويين، وفي مسألة (وقوع الفعل الماضي موقع الحال)، قال ابن أصبغ: "لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال وإن لم يكن معه الواو ولا «قد» في قول الجمهور. ومنعه أبو العباس المبرد"^{١٥٠}، وكذا في (حكم العدد في خبر كل المضافة إلى معرفة ملفوظة) حكى ابن أصبغ اتفاق النحاة على جواز الوجهين^{١٥١}. ومثال الوجه الثاني مسألة (تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو على عاملها الفعل)، نحو قولهم: "جاء زيد والشمس طالعة"، منع تقديمها الجمهور؛ إذ لا يجوز: "والشمس طالعة جاء زيد"، في حين نقل عنهم ابن أصبغ الجواز، يقول: "لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل فيها إذا كان فعلاً، ومنعه الفراء"^{١٥٢}؛ فجاء نقله مخالفاً لرأي الجمهور.

وفي مسألة (تقديم الجار والمجرور النائب مناب الفاعل)، كما في قولهم: "سير بزيد"، ذكر النحاس اتفاق الجمهور على أن هذا الجار والمجرور لا يجوز تقديمهما على الفعل في نحو: "بزيد سير"، ورأى ابن أصبغ أنه جائز في القياس؛ فخالف بذلك رأي الجمهور.

سابعاً: اعتماده نقول ابن أصبغ غالباً منفردة دون شواهدا:

نادراً ما ينقل أبو حيان مسائل ابن أصبغ مرفقة بشواهدا، من ذلك مثلاً قوله في (جواز تصرف دون الظرفية) الواقعة خبراً عن الذات أن سيبويه لم يجز رفعها في حين أجازها غيره، واستدل على ذلك بشواهد الزبيدي التي أوردها في كتابه (الواضح): "مررت بابن عشر، أو دونه، ومررت بابن عشر ودونه، ومنزله



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأدي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

بالحيرة أو دونها، وما مررت بابن عشر إلا دونه بالنصب، والخفض^{١٥٣}. وفي مسألة (تأنيث الفعل المفصول عن فاعله المؤنث بالإ) قال ابن أصبغ: "أجاز عامتهم ماجاءتني إلا جارتك"^{١٥٤}؛ فنقل أبو حيان رأيه مرفقاً بشاهده النثري.

وأحياناً يتبع أبو حيان النقل بشواهد من عنده، على النحو الذي يظهر في نقله لمسألة نيابة صفة مخصوص نعم وبئس المحذوف إذا كانت فعلاً أو ظرفاً في قولهم: "نعم الرجل يقوم" و"نعم الرجل عندي"؛ إذ يستشهد على جوازه بعد إيراد النقل مباشرة بشاهد شعري للأخطل يقول فيه:

إلى خالد، حتي أنحن بخالد ... فنعم الفتى يُرجى، ونعم المؤمل^{١٥٥}

و قليلاً ما يتبع المسألة بنماذج تعليمية، كما في مسألة (إعراب خبر ما النافية المنتقض بالإ)؛ إذ مثل لاسم (ما) النافية الذي يكون هو الأول في المعنى بقولهم: "ما زيد إلا أخوك"، ولاسمها المنزل منزلة الأول في المعنى بقولهم: "ما زيد إلا زهير"، ولخبرها الوصف بقولهم: "ما زيد إلا قائم"^{١٥٦}.

ثامناً - تعليقه على نقول ابن أصبغ:

من منهج أبي حيان - أحياناً - التعليق على نقول ابن أصبغ، وقد جاء ذلك في عدد من الأوجه؛ فتارة يعلق على ابن أصبغ بإغفاله ذكر اسم النحوي الذي نقل عنه رأيه، كما في مسألة (تمييز كم الاستفهامية بمثله وغيره وأفعل منه)؛ يقول ابن أصبغ إن سيبويه أجاز كم غيره مثله لك؟ وحكاها عن يونس، ومنعها غيرهما، ولم يفصح بالنحوي القائل بالمنع، فعقب عليه أبو حيان بأنه لم ينص على المنع، وبين أنه الفراء، واستدل على قوله هذا بنص للفراء يمنع فيه التمييز بمثلك وغيرك في العشرين^{١٥٧}.

وتارة يعلق على نقله بالغلط أو الغرابة، أو حملة على التأويل، وقد ظهر ذلك في ثلاث مسائل، يقول ابن أصبغ في مسألة (المشغول عنه المسبوق بما أو لا النافيتين) إن سيبويه والجمهور أجازوا الرفع في قولك: "ما ضربته ولا عمراً أكرمته"، ومنعه بعض المتأخرين، فعلق عليه أبو حيان بقوله: "كأنه غلط، أو هو يتأول على معنى اختيار الرفع"^{١٥٨}، ويقول في (المشغول عنه المسبوق بنفي أو استفهام مفصول بغير الظرف): "ومن غريب المنقول ما حكاه ابن أصبغ من اختلاف النحويين في جواز رفع "زيد" وشبهه من قولك: ما أنا زيد لقيته. ولعل هذا النقل غلط، أو يحمل على جواز اختيار رفع "زيد"^{١٥٩}، وكذلك في ما نقله ابن أصبغ في مسألة (المشغول عنه المسبوق باسم يدل دلالة فاعل المشغول) أن النحاة اختلفوا



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

في رفع "زيد" في نحو: "إنني زيد لقيته"، فعلق عليه أبوحيان بقوله: "كأن هذا النقل غلط، أو لعله "اختلفوا في اختيار رفع زيد"، فتصحف "اختيار" بـ "جواز" ^{١٦٠}. ولعل الغلط في النقل في مسائل الاشتغال - خاصة - يعود إلى بعض الاحتمالات، منها التصحيف في الكتابة كما ذكر أبوحيان فبدلاً من كتابة (اختيار) كتبت (جواز)، أو أن ثمة شخص آخر غير ابن أصبغ سجل هذه المسائل فوق غلط، وهذا القول لا يمكن الجزم به؛ إذ لم تصل نسخة الكتاب كاملة ليتسنى تمييز كلام ابن أصبغ من كلام غيره، أو لأن نقله في هذه المسائل خاصة مخالف للشائع عند الجمهور.

وتارة يعلق أبوحيان بموافقة ابن أصبغ لغيره من النحاة، كما في (بناء الفعل على التمييز)، يقول: "و وافق ابن أصبغ المصنف في النقل عن الكسائي أنه يقيم/ التمييز..^{١٦١} إلى آخر المسألة، أو يعلق بمخالفته للشائع المشهور لدى الجمهور، كما في مسألة (تقديم الجملة الحالية المقرونة بالواو على عاملها الفعل)؛ إذ يقول أبو حيان عن نقل ابن أصبغ الذي جاء فيه أنه لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو على عاملها الفعل، ومنعه الفراء ^{١٦٢} إن هذا النقل مخالف لما حكاه عن النحاة الذين قالوا بمنع تقديم هذه الجملة ^{١٦٣}.

وأحياناً يعلق على المسألة ذاتها؛ يقول بعد حكايته نقل ابن أصبغ في مسألة (إعمال أن المخففة في الاسم الظاهر) بمنع إعمالها عند الكوفيين، وإجازته عند البصريين إنه ينبغي أن يخصص هذا الجواز بما ذكره من العمل في المضمحل المحذوف، ولا يلزم أن يكون هذا الضمير المحذوف ضمير الشأن ^{١٦٤}، ويقول في (تقديم معمول المصدر المنصوب) نقل ابن أصبغ عن الأخفش جواز التقديم، ونقل غيره عن الأخفش المنع، وعلق عليه بأن "الأحوط أن لا يقدم على التقديم إلا بسمع" ^{١٦٥}.

الخاتمة والتوصيات:

من أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يأتي:

- ١- أن ابن أصبغ كان من أشهر نحاة القرن السادس الهجري في الأندلس، ويرجع الفضل في التعريف به لأبي حيان الأندلسي.
- ٢- اعتماد أبي حيان في نقله عن كتاب (رؤوس المسائل) منهجاً علمياً واضحاً يتحدد في عدد من الجوانب، منها عنايته بإحالة نقول ابن أصبغ لابن أصبغ نفسه، وتنوع أساليبه في النقل عن كتاب (رؤوس المسائل)، وإقرانه نقول ابن أصبغ بنقول



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأدي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

غيره من النحاة، والاكتفاء بنقل مسائل ابن أصبغ - غالباً - دون شواهدهما، وتنوع توظيفه لنقول ابن أصبغ في معالجة المسألة؛ فيأتي بها تارة للكشف عن رأي مخالف لرأي الجمهور، أو للتعليل، أو التأكيد أو المخالفة أو المقارنة، والاعتداد بنقل ابن أصبغ في الكشف عن اتفاق الجمهور أو اختلافهم في مسألة ما، كما يعقب أحياناً على تلك النقول.

٣- مهارة أبي حيان في توظيف نقول ابن أصبغ في دراسة المسألة؛ فتأتي حسب مانتقضي المعالجة والمناقشة لا على سبيل العرض والتكلف.

٤- توصي الدراسة بإعادة النظر في كتب أبي حيان الأندلسي لاسيما (التذييل والتكميل) لكونه موسوعة علمية ضخمة تحوي الكثير من آراء النحاة المغمورين؛ للتعريف بهم، ونشر آرائهم ومذاهبهم النحوية.
هوامش البحث:

^١ ذكر ابن الأثير سلسلة نسبه كاملة في ترجمته لأخيه محمد بن أصبغ، ينظر: محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي ابن الأثير، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، (لبنان: دار الفكر للطباعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ١٢٠/٢.

^٢ ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار معروف، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، ٦٦٣/١٣.

^٣ ينظر: أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥م)، ١٠٥/١.

^٤ ينظر: تاريخ الإسلام، ٦٦٣/١٣، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ٥٠/٦.

^٥ ينظر: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، حققة وعلق عليه: إحسان عباس، محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، ط١، (تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٢م)، ٢٤٢/٥، ٢٨٨/٥، ٤٢٠/٣.

^٦ ينظر: تاريخ الإسلام، ٦٦٣/١٣، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط١، (دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ٦٠.

^٧ ينظر: ابن الأثير، تحفة القادِم، أعاد بناءه وعلق عليه: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ١٨٩.

^٨ ينظر: الوافي بالوفيات، ٥٠/٦، تاريخ الإسلام، ٦٦٣/١٣.

^٩ ينظر: نقي الدين بن قاضي شهبة، تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، تحقيق: محسن غياض، ط١، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ)، ١٥٤/٢ - ١٥٥، أبو عبد الله محمد بن أحمد عثمان الذهبي، المستملح من كتاب التكملة، حققه وضبط



- نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٩ هـ — ٢٠٠٨ م)، ١٢٤.
- ^{١٠} ينظر: الذيل والتكملة، ٢٨٨/٥.
- ^{١١} ينظر: خير الدين محمود محمد علي فارس الزركلي، الأعلام، ط١٥، (دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م)، ٥٦/١، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ٦٠.
- ^{١٢} ينظر: المغرب في حلى المغرب، ١٠٥/١.
- ^{١٣} ينظر: المرجع السابق، ١٠٥/١.
- ^{١٤} ينظر: الذيل والتكملة، ٥٠٥/٢، ٤٢٠/٣.
- ^{١٥} تاريخ الإسلام، ٦٦٣/١٣.
- ^{١٦} ينظر: المغرب في حلى المغرب، ١٠٥/١.
- ^{١٧} التكملة، ١٤٣/١.
- ^{١٨} تاريخ الإسلام، ٦٦٣/١٣.
- ^{١٩} ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ١٤٣/١، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ٦٠.
- ^{٢٠} سيأتي ذكره في الحديث عن شعره. ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ١٤٣/١.
- ^{٢١} ينظر: المغرب في حلى المغرب، ١٠٦/١.
- ^{٢٢} ينظر: التكملة، ١٤٣/١.
- ^{٢٣} بنظر: المرحم السادة، ١٤٣/١.
- ^{٢٤} شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهب، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، ط٣، (مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م)، ٤٧٧/٢١.
- ^{٢٥} ينظر: المرحم السابق، ٤٧٧/٢١.
- ^{٢٦} بنظر: شمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غير، وبلية: «ذيل العبر» للذهبي نفسه، ثم «ذيل الحسين»، عليه، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١٩٦/٣، سير أعلام النبلاء، ٤٧٧/٢١ — ٤٧٨، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي أبو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرنؤوط، وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، ط١، (بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م)، ٢٧/٧.
- ^{٢٧} بنظر: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المر اكشم، المالكي، المعروف بابن المواق، بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، دراسة وتحقيق وتعليق: محمد خرشافي، ط١، (الرياض، مكتبة أضواء السلف، ١٤٢٥ هـ — ٢٠٠٤ م)، ١٧٢/١.
- ^{٢٨} بنظر: العبر، ٤٤١/٢، سير أعلام النبلاء، ٢٧٤/٢٢ — ٢٧٥، تاريخ الإسلام، ٥٢٤/١٢، التكملة لكتاب الصلة، ١٠٢/١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٢٠٥/٧.
- ^{٢٩} ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٢٠٥/٧.
- ^{٣٠} ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ١٠٢/١.
- ^{٣١} بنظر: المرحم السادة، ١٠٢/١.
- ^{٣٢} بنظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٢٠٥/٧.
- ^{٣٣} بنظر: المرحم السادة، ٢٠٥/٧.
- ^{٣٤} ينظر: الأعلام، ٢٧١/١.
- ^{٣٥} ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ١٠٢/١.



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلافة) لإبراهيم ابن أصبغ الأزدى، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

- ٣٦ ينظر: المرجع السابق، ١/١٠٢.
- ٣٧ ينظر: المرجع السابق، ٣، ٢٢٧.
- ٣٨ ينظر: المرجع السابق، ٣، ٢٢٧.
- ٣٩ ينظر: المرجع السابق، ٣، ٢٢٧.
- ٤٠ ينظر: المرجع السابقة، ٣/٢٦٨.
- ٤١ تنظر ترجمته في تاريخ الإسلام، ١١/٦٥٩، المغرب في حلى المغرب، ١/١٠٥، الأعلام، ٣٢٢/٦ - ٣٢٣.
- ٤٢ ينظر: الذيل والتكملة، ٥/٢٤٦.
- ٤٣ ينظر: التكملة، ٢/١٢٠، الذيل والتكملة، ٥/٢٤٣.
- ٤٤ ينظر: الذيل والتكملة، ٥/٢٤٣.
- ٤٥ ينظر: التكملة، ٢/١٢٠-١٢١، الذيل والتكملة، ٥/٢٤٧، الأعلام، ٦/٣٢٣.
- ٤٦ ينظر: الذيل والتكملة، ٥/٢٤٦، الأعلام، ٦/٣٢٢-٣٢٣.
- ٤٧ ينظر: الذيل والتكملة، ٥/٢٤٦.
- ٤٨ ينظر: المرجع السابق، ٥/٢٤٣.
- ٤٩ ينظر: المرجع السابق، ٥/٢٤٣.
- ٥٠ ينظر: المرجع السابق، ٥/٢٤٣.
- ٥١ تنظر ترجمته في التكملة، ٤/٢٢٧، الذيل والتكملة، ٢/٣٤٣، المستملح من كتاب التكملة، ٤٢٨.
- ٥٢ التكملة، ١/١٤٣.
- ٥٣ ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٣/٣٣٦.
- ٥٤ ينظر: المرجع السابق، ٢٣/٣٣٦.
- ٥٥ ينظر: المرجع السابق، ٢٣/٣٣٦.
- ٥٦ ينظر: تاريخ الإسلام، ١٣/٥٧٥.
- ٥٧ ينظر: سير أعلام النبلاء، ٢٣/٣٣٨.
- ٥٨ ينظر: الوافي بالوفيات، ٣/٢٨٣.
- ٥٩ ينظر: بغية الوعاة، ١/٤٢١.
- ٦٠ ينظر: تاريخ الإسلام، ١٥/١٣٢.
- ٦١ ينظر: المرجع السابق، ٤٩/٢٢٣.
- ٦٢ ينظر: لسان الدين الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي الأندلسي، الإحاطة في أخبار غرناطة، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ٣/٣١٩.
- ٦٣ ينظر: تاريخ الإسلام، ١٥/١٣٢، الإحاطة في أخبار غرناطة، ٣/٣١٩.
- ٦٤ ينظر: تاريخ الإسلام، ١٥/١٣٢، الإحاطة في أخبار غرناطة، ٣/٣١٩.
- ٦٥ ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة، ٣/٣١٩.
- ٦٦ ينظر: المرجع السابق، ٣/٣١٩.
- ٦٧ ينظر: الباب الأول، من كتاب سنده، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ١/١٢.
- ٦٨ ينظر: تاريخ الإسلام، ١٣/٦٦٤.
- ٦٩ ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ١/٤٣.
- ٧٠ المرجع السابق، ١/٤٣.
- ٧١ عبد الباقي عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم انحاء واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط ١، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٩ م)، ص ١٤.



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٤٦هـ

- ^{٧٢} ينظر: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: علي محمد فاخر، عبد العزيز محمد فاخر، أحمد محمد السوداني، ط١، (الأزهر: دار الطباعة المحمدية، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م)، ٢٥٨/١.
- ^{٧٣} ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندراوي، ط١، (دمشق: دار القلم، الأجزاء ١-٥، الرياض: دار كنوز إشبيلية، الأجزاء ٦-٢٢، ١٤١٨-١٤٤٥هـ، ١٩٩٧-٢٠٢٥م)، ٣٥١/١٠.
- ^{٧٤} ينظر: أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط١، مراجعة: رمضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ١٢٧٥/٣.
- ^{٧٥} ينظر: التذيل والتكميل، ٣٥١/١٠.
- ^{٧٦} ينظر: تاريخ الإسلام، ٦٦٤/١٣.
- ^{٧٧} تحفة القادم، ١٨٩.
- ^{٧٨} المرجع السابق، ١٨٩.
- ^{٧٩} المرجع السابق، ١٨٩-١٩٠.
- ^{٨٠} المغرب في حلي المغرب، ١٠٦/١.
- ^{٨١} المجنبات: نوع من القطائف تحشى بالجبين، وتقل في الزيت.
- ^{٨٢} الذيل والتكملة، ٢٩٢/٥.
- ^{٨٣} ينظر: الذيل والتكملة، ٤٣/١، الوافي بالوفيات، ٥١-٥٠/٦، بغية الوعاة، ٥١٧/٢.
- ^{٨٤} ينظر: الذيل والتكملة، ٤٣/١، الوافي بالوفيات، ٥١-٥٠/٦.
- ^{٨٥} ينظر: الذيل والتكملة، ٤٣/١، الوافي بالوفيات، ٥١-٥٠/٦.
- ^{٨٦} ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ٤٣/١، تحفة القادم، ١٨٩، المغرب في حلي المغرب، ١٠٦/١-١٠٧. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ٢٤٣/٥، تاريخ الإسلام، ٦٦٤/١٣. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ٦٠، الوافي بالوفيات، ٥١-٥٠/٦، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٥١٧/٢، الأعلام، ٥/١.
- ^{٨٧} ينظر: تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، ١٥٤/٢-١٥٥.
- ^{٨٨} ينظر: تاريخ الإسلام، ٦٦٤/١٣.
- ^{٨٩} ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ٤٣/١، تحفة القادم، ١٨٩.
- ^{٩٠} ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ٦٠، بغية الوعاة، ٥١٧/٢.
- ^{٩١} ينظر: الوافي بالوفيات، ٥١/٦.
- ^{٩٢} ينظر: التذيل والتكميل، ١٣/١٠.
- ^{٩٣} ينظر: ارتشاف الضرب، ٢٢٣٧/٥.
- ^{٩٤} ينظر: التذيل، ٣١٦/٤.
- ^{٩٥} ينظر: أنه حبان الأندلس، البحر المحیط في التفسیر، بعناية: صدق محمد جميل العطار (ج ١، ١٠٠)، زهد حعد (ج ٢ إلى ٧)، عرفان العشا حسونة (ج ٨ إلى ١٠)، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، ٣٠٤/٧.
- ^{٩٦} ينظر: التذيل، ٨٣/١١.
- ^{٩٧} ينظر: المرجع السابق، ٣٥١/١٠.
- ^{٩٨} ينظر: الارتشاف، ١١٩٩/٣.
- ^{٩٩} ينظر: المرجع السابق، ١٢٧٨/٣.



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلاف) لإبراهيم ابن أصبغ الأندلي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

- ١٠٠ التذييل، ٣١٦/٤. (س) اختصار لسيبويه.
- ١٠١ البحر المحيط، ٣٠٤/٧.
- ١٠٢ ينظر: التذييل، ٣٣٣/٢.
- ١٠٣ الارتشاف، ٩٧١/٢.
- ١٠٤ التذييل، ٧٩/٤.
- ١٠٥ ينظر: المرجع السابق، ٣٥١/١٠.
- ١٠٦ ينظر: المرجع السابق، ٩٣/٩.
- ١٠٧ المرجع السابق، ٩٣/٩.
- ١٠٨ ينظر: المرجع السابق، ٩٣/٩.
- ١٠٩ ينظر: المرجع السابق، ٩٧/١٠.
- ١١٠ ينظر: المرجع السابق، ٣٢٣/٦.
- ١١١ المرجع السابق، ٣١٤/٦.
- ١١٢ المرجع السابق، ٣٤٥/٦.
- ١١٣ المرجع السابق، ٢٧٠/٤.
- ١١٤ ينظر: المرجع السابق، ٣١٦/٤.
- ١١٥ المرجع السابق، ٣٧/٥.
- ١١٦ ينظر: المرجع السابق، ٤٧/١٤.
- ١١٧ المرجع السابق، ٤٧/١٤.
- ١١٨ ينظر: التذييل، ١٣/١٠، الارتشاف، ٧٧٧/٢.
- ١١٩ ينظر: التذييل، ٢٣٢/٦، الارتشاف، ١٣٣٧/٣.
- ١٢٠ ينظر: التذييل، ٣١٦/٤.
- ١٢١ ينظر: المرجع السابق، ٢٦٩-٢٧٠/٤.
- ١٢٢ ينظر: المرجع السابق، ٣٦٧/١٦.
- ١٢٣ ينظر: المرجع السابق، ٢٣٦/٨.
- ١٢٤ المرجع السابق، ٢٧١/٤. ينظر: الارتشاف، ١٢٠٠/٣.
- ١٢٥ التذييل، ٢١٠/١٢.
- ١٢٦ ينظر: المرجع السابق، ٢١٠/١٢.
- ١٢٧ ينظر: الارتشاف، ١٢٧٥/٣.
- ١٢٨ الارتشاف، ٢٢٥٥/٥.
- ١٢٩ سورة النور، الآية: ٩.
- ١٣٠ التذييل، ١٦١/٥.
- ١٣١ المرجع السابق، ١٧٢/٥.
- ١٣٢ ينظر: المرجع السابق، ٢٧٠/٤.
- ١٣٣ (س) اختصار لاسم سيبويه.
- ١٣٤ التذييل، ٣٥١/١٠.
- ١٣٥ المرجع السابق، ٣٥١/١٠.
- ١٣٦ المرجع السابق، ٢٦٢/٦.
- ١٣٧ ينظر: الارتشاف، ١٨١٥/٤.
- ١٣٨ التذييل، ٢٣٢/٦.
- ١٣٩ سورة الإسراء، الآية: ٣٦.



- ١٤٠ المرجع السابق، ٢٢٨/٦.
 ١٤١ ينظر: منهج السالك، ١٦/٢.
 ١٤٢ ينظر: الارتشاف، ١٨١٥/٤.
 ١٤٣ ينظر: التذيل، ١٣/١٠.
 ١٤٤ ينظر: المرجع السابق، ٢٣٢/٦.
 ١٤٥ ينظر: المرجع السابق، ٩٧/١٠.
 ١٤٦ ينظر: المرجع السابق، ٢٦٨-٢٦٩.
 ١٤٧ ينظر: المرجع السابق، ٣٦٧/١٦.
 ١٤٨ ينظر: المرجع السابق، ٣١٦/٤.
 ١٤٩ ينظر: منهج السالك، ١٦/٢.
 ١٥٠ التذيل، ١٨٩/٩.
 ١٥١ ينظر: البحر المحيط، ٣٠٤/٧.
 ١٥٢ التذيل، ٩٣/٩.
 ١٥٣ الارتشاف، ١٤٥١/٣.
 ١٥٤ ينظر: منهج السالك، ١٦/٢.
 ١٥٥ التذيل، ٩٧/١٠.
 ١٥٦ المرجع السابق، ٢٧٠/٤.
 ١٥٧ ينظر: المرجع السابق، ١٣/١٠.
 ١٥٨ ينظر: المرجع السابق، ٣٢٣/٦.
 ١٥٩ ينظر: المرجع السابق، ٣٤١/٦.
 ١٦٠ المرجع السابق، ٣٤٥/٦.
 ١٦١ المرجع السابق، ٢٣٢/٦.
 ١٦٢ ينظر: المرجع السابق، ٩٣/٩.
 ١٦٣ ينظر: المرجع السابق، ٩٣/٩.
 ١٦٤ ينظر: المرجع السابق، ١٦١/٥.
 ١٦٥ ينظر: المرجع السابق، ١١١/١١.

المراجع:

- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف:
 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط١، مراجعة: رمضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
 - البحر المحیط في التفسیر، بعناية: صدق محمد جميل العطار (ج١ و١٠)، زهير حعد (ج٢ إلى ٧)، عرفان العشا حسونة (ج٨ إلى ١٠)، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).
 - التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، (دمشق: دار القلم، الأجزاء ١-٥، الرياض: دار كنوز إشبيلية، الأجزاء ٦-٢٢، ١٤١٨-١٤٤٥ هـ، ١٩٩٧-٢٠٢٥ م).
 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: علي محمد فاخر، عبد العزيز محمد فاخر، أحمد محمد السوداني، ط١، (الأزهر: دار الطباعة المحمدية، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٣ م).
 • أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، (بيروت:



منهج أبي حيان الأندلسي في النقل عن كتاب (رووس المسائل في مسائل الخلافة) لإبراهيم ابن أصبغ الأدي، أ. عائشة أحمد عبد الله باوزير، د. ابتهاج محمد علي البار

- دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ابن الأثير، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي:
- تحفة القادم، أعاد بناءه وعلق عليه: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- - التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، (لبنان: دار الفكر للطباعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز:
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار معروف، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- - سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط٣، (مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- - العبر في خبر من غبر، ويليه: (ذيل العبر) للذهبي نفسه، ثم «ذيل الحسيني» عليه، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- - المستملح من كتاب التكملة، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، ط١، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، ط١٥، (دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- شهية، تقي الدين بن قاضي، تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، تحقيق: محسن غياض، ط١، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ).
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط١، (دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- لسان الدين الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي الأندلسي، الإحاطة في أخبار غرناطة، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).
- المراكشي، أبو بكر بن خلف بن فرج بن صاف، بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، دراسة وتحقيق وتعليق: محمد خرشافي، ط١، (الرياض، مكتبة أضواء السلف، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي، الذيل والتكملة لكتايب الموصول والصلة، حققة وعلق عليه: إحسان عباس، محمد بن شريفة، ر بشار عواد معروف، ط١، (تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٢م).
- المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥م).
- اليماني، عبد الباقي عبد المجيد، إشارة التعيين في تراجم انحاء واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط١، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٩م).

